-2-

بناء القبول والإذعان

كيف تحققت الليبرالية الجديدة، ومَنْ حققها؟ في دول مثل تشيلي والأرجنتين في السبعينيات، تبقى الإجابة بسيطة بقدر ماهي سريعة وأكيدة ووحشية: انقلاب عسكري تدعمه الطبقات العليا التقليدية (بالاشتراك مع حكومة الولايات المتحدة)، يتلوه قمع عنيف لمختلف أشكال التضامن الناشئة داخل الحركة العمالية والحركات الاجتماعية المدينية، التي تهدد سلطتها. لكن الثورة الليبرالية الجديدة، المنسوبة عادة إلى تاتشر وريغان بعد عام 1979، كان لا بد أن تتحقق بالطرق الديمقراطية، لأن تحولا بهذا الحجم والأهمية يقتضي بناء قبول سياسي مسبق بين طيف واسع من عموم الجماهير يكفي للفوز بالانتخابات. نموذجيا، تنبني الموافقة على أرضية ما أسماه غرامتشي «الحس العام» (وهو تعريفا «ما يجري تقبله بشكل بدهي ومشترك»)، وينبني الحس العام بدوره على ممارسات ضاربة قدما في عمليات الاشتراك الثقافي، المتجذرة غالبا في صلب التقاليد الإقليمية أو القومية الدفينة. والحس العام (common sense) غير الحصافة أو سداد الرأي (good sense)، الذي يمكن بناؤه من خلال الاشتباك النقدي مع القضايا الراهنة. لذلك يمكن للحس العام أن يكون مضلِّلا إلى أبعد الحدود، بحيث يحجب مشاكل حقيقية أو يخفيها تحت غطاء تحيزات ثقافية متنوعة[1]. كما يمكن تجييش القيم الثقافية والتقليدية (كالإيمان بالله والوطن أو بآراء معينة حول وضع المرأة في المجتمع)، والمخاوف

(من «الآخرين» أو من الشيوعيين أو المهاجرين أو الأجانب)، لإخفاء حقائق مغايرة أخرى. يمكن أيضا استحضار الشعارات السياسية لتقنيع إستراتيجيات معينة بأدوات مجازية مبهمة. كلمة «الحرية» تحديدا عبارة يتردد صداها في الحس الأميركي العام على نحو واسع اليوم، إلى درجة أصبحت فيها أشبه ما تكون«بزر تضغطه النخب فتفتح الباب إلى قلوب الجماهير» لتبرر كل شيء تقريبا[2]؛ والاستعادة المتبصرة لأحداث الماضي تظهر أن بوش استطاع تبرير الحرب على العراق بهذه الطريقة. لذلك استنتج غرامتشي أن المشكلات السياسية تصبح «غير قابلة للحل» حين «تتنكر بزي مشاكل ثقافية»[3]، ولذلك أيضا يتحتم علينا في السعي الحالي لفهم عملية بناء القبول السياسي، تعلم كيفية انتزاع المعانى السياسية من إهابها الثقافي.

كيف، إذن، تم توليد ما يكفي من القبول الشعبي لشرعنة التحول الليبرالي الجديد؟ بداية، لا بد من التأكيد أن القنوات التي تم من خلالها تحقيق ذلك كانت كثيرة ومتنوعة. لقد أشاعت الشركات الكبيرة، ووسائل الإعلام، والمؤسسات العديدة التي تشكل المجتمع المدني ـ كالجامعات والمدارس والكنائس والجمعيات المهنية ـ تأثيرات إيديولوجية قوية. و«الزحف الكبير» للأفكار الليبرالية الجديدة عبر هذه المؤسسات، كما تصوره هايك عام 1947، وما رافقه من تنظيم معاهد البحث (بدعم وتمويل الشركات الكبيرة)، والسيطرة على بعض القطاعات الإعلامية، وتحول العديد من المفكرين إلى اعتناق طرق التفكير الليبرالية الجديدة، أوجد مناخا فكريا رأى في الليبرالية الجديدة الضامن الحصري للحرية. فيما بعد، اندمجت هذه الحركات وتعززت سلطتها عبر السيطرة على الأحزاب السياسية، وفي نهاية المطاف على سلطة الدولة ذاتها.

تعاظم الاحتكام في كل ذلك إلى التقاليد والقيم الثقافية، إذ لم يكن من المرجح أن يحظى مشروع مفتوح، يتمحور حول استعادة نخبة صغيرة سلطتها الاقتصادية، بالكثير من التأييد الشعبي. لكن المحاولات المنهجية لتبني قضية الحريات الفردية استطاعت اجتذاب قاعدة جماهيرية عريضة، وإخفاء الحملة الحقيقية لاستعادة السلطة الطبقية. علاوة على ذلك، ما أن قام جهاز الدولة باتخاذ الخطوة الأولى في التحول إلى الليبرالية الجديدة حتى أصبح بالإمكان استغلال سلطاته في الإقناع، والرشوة، والتهديد، والترغيب المشترك، للحفاظ على مناخ القبول الضروري لإدامة وتوطيد سلطة الليبرالية الجديدة. وسوف نرى لاحقا أن هذه تحديدا كانت ميزة تاتشر وريغان الخاصة وموطن قوتهما.

كيف تفاوضت الليبرالية الجديدة مع حلفائها وخصومها لإحداث التحول وإزاحة الليبرالية المتجذرة على هذا النحو الشامل؟ في بعض الحالات، تكمن الإجابة إلى حد بعيد في استخدام القوة (سواء العسكرية، كما في تشيلي، أم المالية، عبر عمليات صندوق النقد الدولي في موزامبيق أو الفلبين). وبمقدور الإكراه أحيانا إحداث حالة من القدرية، أو حتى القنوط، تدفع إلى تقبل فكرة أن ليس ثمة بديل، كما أصرت مارغريت تاتشر على القول مرارا وتكرارا، لا في الماضي ولا في الحاضر. في كل الأحوال، تنوعت أساليب البناء الفاعل للقبول والموافقة من مكان إلى آخر، فنجحت في بعضها، وفشلت أو ذوت في أماكن أخرى، كما أثبت العديد من حركات المعارضة. لكن علينا تجاوز هذه الآليات الثقافية والإيديولوجية بالغة التنوع ـ بغض النظر عن أهميتها ـ والوصول إلى خاصيات التجربة اليومية، كي نحدد بشكل أفضل الأرضية المادية لبناء القبول. على هذا

المستوى ـ وعبر تجربة الحياة اليومية في ظل الرأسمالية في السبعينيات ـ نستطيع أن نرى كيف بدأت الليبرالية الجديدة تخترق مفاهيم «الحس العام». وكانت النتيجة، في أجزاء عديدة من العالم، النظر إلى الليبرالية الجديدة باطراد على أنها سبيل ضروري وحتمي، بل حتى«طبيعي» كلية، لإعادة ترتيب النظام الاجتماعي.

إن أي حركة سياسية تعتبر الحريات الفردية مقدسة تبقى عرضة الضم إلى الحظيرة الليبرالية الجديدة. على سبيل المثال، امتزجت الاضطرابات السياسية التي اجتاحت العالم عام 1968 برغبة قوية في الحصول على قدر أكبر من الحريات الفردية، وهو ما نادى به الطلاب فعليا، وحركته الجماعات الناشطة للدفاع عن «حرية التعبير» في بيركلي في الستينيات، وجماهير الطلاب الذين نزلوا إلى شوارع باريس وبرلين وبانكوك، وقتلوا بوحشية متناهية رميا بالرصاص في مدينة مكسيكو قبيل افتتاح الألعاب الاولمبية عام 1968. كلهم طالبوا بالتحرر من سلطة الآباء، والمؤسسات التربوية والتعليمية، والشركات والبيروقراطيات، والقيود التي فرضتها الدولة. لكن الهدف السياسي الأساس لحركة 68' كان أيضا تحقيق العدالة الاجتماعية.

لا تتطابق قيم العدالة الاجتماعية بالضرورة مع قيم الحرية الفردية، فالسعي لتحقيق العدالة يفترض مسبقا درجة من التكافل الاجتماعي، والاستعداد لإخضاع المتطلبات والحاجات والرغبات الفردية إلى النضال في سبيل قضية أعم، كتحقيق المساواة الاجتماعية أو العدالة البيئية مثلا. واجهت حركة 68' صعوبة بالغة في دمج هدفي العدالة الاجتماعية والحرية الفردية، وبدا التوتر بينهما بأوضح صورة في التباين بين موقف اليسار

التقليدي (العمل المنظم والأحزاب السياسية المناصرة لعمليات التضامن الاجتماعي بأشكالها المختلفة) وموقف الحركة الطلابية الراغبة بالمزيد من الحريات الفردية. ولا أدل على ذلك من مشاعر الشك والعداء التي باعدت بين شقي الحركة الرئيسين في فرنسا (أي الحزب الشيوعي الفرنسي والحركة الطلابية) خلال الأحداث. في الواقع، لا يستحيل تجسير هوة الاختلافات هذه، لكن من السهولة بمكان دق إسفين بين المطلبين. وقد استطاع الخطاب الليبرالي الجديد، بتركيزه الأساس على الحريات الفردية، فصل الليبرتارية، وسياسات الهوية، والتعددية الثقافية، وفي نهاية المطاف الاستهلاكية النرجسية، عن القوى الاجتماعية المصطفة في نسق السعي لتحقيق العدالة الاجتماعية عبر الوصول إلى سلطة الدولة. غير أن الليبرالية الجديدة لم تخلق تلك التمايزات بل ببساطة استغلتها، إن لم نقل أثارتها وهيجتها، فتاريخ اليسار الأميركي مثلا أثبت منذ أمد بعيد أن من الصعوبة بمكان تشكيل النظام الجماعي الذي يقتضيه الفعل السياسي لتحقيق العدالة الاجتماعية، دون الإساءة إلى رغبة اللاعبين السياسيين بالحصول على حريتهم الفردية، والاعتراف الكامل بهوياتهم الخاصة وحرية التعبير عنها.

في بداية السبعينيات، استطاع الساعون إلى الحريات الفردية والعدالة الاجتماعية توحيد صفوفهم في النضال من أجل قضية مشتركة، ومواجهة ما اعتبره العديد منهم آنذاك عدوا مشتركا، تجسد في تحالف الشركات المتحدة ذوات السطوة والنفوذ مع الدولة التدخلية، وهو تحالف بدا وكأنه يدير العالم بطرق تقمع الحرية الفردية وتفتقد العدالة الاجتماعية في آن معا. كانت حرب فيتنام المحرض الأوضح على حالة السخط السائدة، لكن

النشاطات التدميرية لكل من الشركات المتحدة والدولة في مجال البيئة، والدفع الدائم باتجاه الاستهلاكية الغبية، والفشل في معالجة القضايا الاجتماعية، والاستجابة بشكل ملائم لحق التنوع والاختلاف، إضافة إلى القيود المتشددة على السلوك الشخصي والإمكانات الفردية، من قبل أجهزة الدولة المفوضة والقوى«التقليدية» في المجتمع، كانت كلها أيضا مثار سخط واستياء واسعين. كانت الحقوق المدنية قضية هامة، ومسائل الحريات الجنسية والتناسلية قيد البحث والنقاش على أوسع نطاق. وكان كل من شارك بحركة 68' تقريبا يعتبر الدولة التطفلية، التي تتدخل في حياة الفرد الخاصة وحقوقه الشخصية، عدوا يجب مواجهته إصلاحه. بالطبع، يوافق الليبراليون الجدد عن طيب خاطر على هذه النقطة، لكن ثورة الستينيات اعتبرت أيضا الشركات الرأسمالية الكبيرة، وعالم المال والأعمال، ونظام السوق الاقتصادي، الأعداء الرئيسين الواجب مواجهتهم وتقويمهم، إن لم يكن تحويلهم ثوريا ـ ومن هنا تحديدا ينبع التهديد الذي شكلته ثورة الستينيات للسلطة الطبقية الرأسمالية. استطاعت المصالح الطبقية الرأسمالية الاستيلاء على مثل الحرية الفردية، واستخدامها ضد ممارسات الدولة التدخلية والتنظيمية، على أمل حماية أو حتى استعادة مواقعها. وكانت الليبرالية الجديدة مهيأة ومناسبة تماما للقيام بتلك المهمة الإيديولوجية، ولكن كان لا بد من دعمها بإستراتيجية عملية تشدد على حرية خيار المستهلك، ليس فقط في الحصول على منتجات محددة، بل أيضا بالنسبة إلى سبل العيش وأساليب الحياة، وطرق التعبير، وطيف واسع من الممارسات الثقافية. لقد تطلب نجاح عملية التحرير الليبرالي الجديدة، اقتصاديا وسياسيا على حد سواء، بناء ثقافة شعبوية تجمع

الاستهلاكية التفاضلية والليبرتارية الفردية، وترتكز بكليتها على السوق الليبرالي الجديد. وبهذا أثبتت أنها متساوقة بقدر غير قليل مع تلك النزوة الثقافية المسماة «ما بعد الحداثة»، التي كانت منذ أمد بعيد تتلطى في الأروقة الثقافية، دون أن تتمكن من الظهور كتيار فكري وثقافي سائد ومكتمل النمو. كان ذلك التحدي الكبير الذي وضعته الشركات والنخب الطبقية نصب أعينها، وسعت إلى إنجازه طيلة مدة الثمانينيات.

لم يكن كل هذا واضحا تماما آنذاك، فالحركات اليسارية فشلت في إدراك أو مواجهة، ناهيك بتجاوز، التوتر المتأصل بين البحث عن الحريات الفردية والعدالة الاجتماعية. لكني على قناعة بأن الإحساس الحدسي بالمشكلة كان واضحا بما فيه الكفاية للعديد من أعضاء الطبقة العليا، حتى أولئك الذين لم يقرؤوا هايك، أو يسمعوا بالنظرية الليبرالية الجديدة من قريب أو بعيد. دعوني أوضح هذه الفكرة بمقارنة التحولات الليبرالية الجديدة في الولايات المتحدة مع مثيلتها في بريطانيا خلال سنوات السبعينيات المضطربة.

في حالة الولايات المتحدة، سأبدأ بمذكرة سرية أرسلها لويس باول إلى غرفة التجارة الأميركية في شهر آب/ أغسطس عام 1971. جادل باول، الذي كان على وشك الترقية إلى منصب قاض في المحكمة العليا من قبل ريتشارد نيكسون، بأن حملة الانتقادات والمعارضة للنظام الاقتصادي الأميركي، القائم على حرية القطاع الخاص، تجاوزت كل الحدود. لقد «حان الوقت ـ بل في الحقيقة تأخر كثيرا ـ لتسخير حكمة وإبداع وموارد الشركات الأميركية ضد أولئك الساعين إلى تدميره». لم يعد العمل الفردي كافيا، كتب باول، «فالقوة تكمن في التنظيم، وفي التخطيط الدقيق

وبعيد الأمد، وفي التنفيذ، وفي اتساق العمل على امتداد مدة غير محددة من السنوات، وفي مستوى التمويل الذي لا يتوافر إلا عبر الجهد المشترك، وفي السلطة السياسية المتاحة حصريا للعمل الموحد والمنظمات الوطنية». يتحتم على غرفة التجارة الوطنية، أضاف باول، قيادة هجوم مركز على المؤسسات الرئيسة ـ الجامعات، والمدارس، ووسائل الإعلام، ودور النشر، والمحاكم ـ لتغيير طريقة تفكير الأفراد حول «الشركات، والقانون، والثقافة، والفرد»، سيما وأن الشركات الأميركية لا تعدمها الموارد لمثل هذا المسعى، خصوصا حين يجري تجميعها معا[4].

يصعب تقدير مدى التأثير المباشر لهذه الدعوة الواضحة إلى الاشتباك في صراع طبقي، لكننا نعرف الآن أن غرفة التجارة الأميركية وسعت قاعدتها لاحقا من حوالي ستين ألف شركة عام 1972 إلى أكثر من ربع مليون شركة بعد عشر سنوات. وبالاشتراك مع الجمعية الوطنية للصناعيين (التي انتقلت إلى واشنطن عام 1972)، جمعت أموالا هائلة في صندوق حملاتها للتأثير على أعضاء الكونغرس والعمل في مجال الأبحاث. في عام 1972 أنشأت غرفة التجارة «الطاولة المستديرة للحوار حول التجارة والأعمال»، وهي منظمة تضم عددا من كبار المدراء التنفيذيين «الملتزمين بالسعي الدؤوب والجريء لتمكين الشركات من الحصول على النفوذ السياسي»، وتحولت فيما بعد إلى مركز العمل الجمعي لصالح الشركات وقطاع المال والأعمال. بلغ مدخول الشركات المرتبطة بهذه المنظمة ما يعادل «حوالي نصف الناتج القومي الإجمالي للولايات المتحدة» في السبعينيات، وأنفقت على الشؤون السياسية ما يقارب 900 مليون دولار سنويا (وهو مبلغ هائل في ذلك الوقت). تأسست معاهد أبحاث مثل «مؤسسة التراث»، و«معهد

هوفر»، و«مركز دراسات الأعمال التجارية الأميركية»، و«المعهد الأميركي للأعمال التجارية»، بدعم من الشركات المتحدة لإثارة الجدل والسجال، وإن اقتضى الأمر، كما في حالة «المكتب الوطني للأبحاث الاقتصادية»، وضع دراسات تقنية وتجريبية جدية، واستنباط آراء سياسية فلسفية تدعم عموما السياسات الليبرالية الجديدة. جاء حوالي نصف تمويل معهد الأبحاث المرموق، «المكتب الوطني للدراسات الاقتصادية»، من الشريحة العليا لقائمة مجلة فورتش بأغنى 500 شركة؛ وترك هذا المعهد، نتيجة اتصاله عن قرب بالمجتمع الأكاديمي، تأثيرا بالغ الأهمية على طرق التفكير السائدة في أقسام علم الاقتصاد وكليات الأعمال في جامعات البحث الرئيسة في الولايات المتحدة. ومع التمويل السخي الذي قدمه أفراد أثرياء (مثل جوزيف كورز، صاحب مصانع البيرة الذي أصبح فيما بعد عضوا في «مطبخ ادارة» ريغان) ومؤسساتهم (مثل «أولن» و«سكايف» و«سميث ريتشاردسون» و«بيو تشاريتابل ترست»)، غمر الأسواق فيض من المنشورات والكتب التي تعتنق العقائد الليبرالية الجديدة، ولعل كتاب نوزيك الفوضى والدولة والطوباوية أكثرها انتشارا وأهمية. كذلك قدم سكايف عام 1977منحة لتمويل نسخة تلفازية من كتاب ملتون فريدمان حرية الاختيار.«كان عالم الأعمال»، خلص بليث إلى القول في ختام دراسته، «يتعلم كيف ينفق الأموال كطبقة»[5].

أولى الباحث باول اهتماما خاصا بالجامعات، وأشار إلى توافر فرصة وقضية سانحتين تنبغي متابعتهما. صحيح أن ثمة مراكز تغذي المشاعر المعادية للدولة والشركات الكبيرة (قال باول، بعد أن أحرق الطلاب في جامعة سانتا باربرا بناء «بنك أميركا»، ودفنوا في طقس احتفالي سيارة

أميركية في الرمال)، لكن العديد من الطلاب كانوا (وما يزالون) موسرين، ويتمتعون بامتيازات كثيرة، أو على الأقل متحدرين من الطبقة الوسطى. ولطالما تبنت هذه الشريحة، والولايات المتحدة عموما، عبر تاريخها قيم الحرية الفردية، واحتفت بها (في الموسيقى والثقافة الشائعة) باعتبارها القيم الأساس والأسمى. هنا على وجه الخصوص وجدت المواضيع الرئيسة في الليبرالية الجديدة أرضا خصبة للدعاية وترويج بضاعتها. بالطبع، لم يدع باول إلى توسيع سلطات الدولة، غير أنه «يتحتم على الشركات المتحدة»، كما قال، «العمل بدأب لرعاية الدولة والدفاع عنها»، واستخدام سلطاتها، حين تقتضي الحاجة، «بتصميم وعنف»[6]. لكن كيف بالتحديد يمكن استخدام سلطات الدولة لإعادة صياغة الفهم المشترك والحس العام؟

كانت الأزمة المالية في مدينة نيويورك حالة نموذجية، فأحد خطوط الاستجابة للأزمة المزدوجة في تراكم رأس المال والسلطة الطبقية، تبدى بأوضح صوره في خنادق الصراعات المدينية في السبعينيات. على امتداد سنوات عدة، أدت عمليات إعادة الهيكلة الرأسمالية وتفكيك البنية الصناعية في مدينة نيويورك إلى تآكل القاعدة الاقتصادية وبروز حركة انتقال سريعة ونشطة إلى الضواحي، الأمر الذي ترك قسما كبيرا من مركز المدينة في حالة فقر شديد. وكانت النتيجة في الستينيات اضطرابات اجتماعية متفجرة، قامت بها الفئات المهمشة من السكان، فيما عرف لاحقا باسم «الأزمة المدينية» (بعد ظهور مشكلات مماثلة في العديد من مراكز المدن الأميركية). بدا الحل آنذاك توسيع قاعدة العمالة والمرافق العامة، جزئيا بتمويل فدرالي سخي، لكن المصاعب المالية التي واجهها الرئيس نيكسون دفعته ببساطة إلى إعلان انتهاء

أزمة المدن في بداية السبعينيات. وقد شكل ذلك صدمة مفاجئة للكثير من سكان المدن، وأشار إلى انخفاض حاد في الدعم الفدرالي لاحقا. ومع تسارع حدة الركود الاقتصادي، تزايدت الفجوة بين العوائد والإنفاقات في ميزانية مدينة نيويورك (التي كانت كبيرة بما فيه الكفاية آنذاك، بسبب الاقتراض الجائر والتبذير طيلة سنوات عدة). في البداية، كانت المؤسسات المالية على استعداد لتجسير الفجوة، لكن عصبة قوية من أصحاب بنوك الاستثمار (بزعامة والتر ريستون، رئيس «سيتي بانك») رفضت إعادة جدولة الديون ودفعت المدينة عمليا إلى حد الإفلاس عام 1975. تضمنت عملية الإنقاذ المالي التي تبعت الأزمة، إقامة مؤسسات جديدة تتولى إدارة ميزانية المدينة، ففرضت هذه المؤسسات أولوية تعويض مالكي سندات الديون من العوائد الضريبية، وترك ما تبقى لخدمات المدينة الأساسية. كانت النتيجة تقليص طموحات النقابات البلدية ذات السطوة والنفوذ في المدينة، علاوة على تجميد الأجور، وخفض اعتمادات العمالة العامة والخدمات الاجتماعية (خدمات التعليم، والصحة العامة، والنقل)، وفرض رسوم على مستخدميها (أدخلت جامعة مدينة نيويورك على نظامها التعليمي للمرة الأولى رسوم التعليم الخاص). آخر الإهانات كان إلزام النقابات البلدية باستثمار اعتمادات صناديقها التقاعدية في سندات المدينة، بحيث تضطر إلى تخفيف مطالبها أو مواجهة احتمال خسارة تلك الاعتمادات في حال إفلاس المدينة[7].

لم يكن ذالك بأقل من انقلاب نفذته المؤسسات المالية ضد حكومة مدينة نيويورك المنتخبة ديمقراطيا، ولم يكن بحال من الأحوال أقل كفاءة من الانقلاب العسكري في تشيلي قبله. لقد أعيد توزيع الثروة على

الطبقات العليا وسط أزمة مالية حادة، وهو ما اعتبره زيفن «أعراضا دالة على ظهور إستراتيجية جديدة، تجمع بين خفض التضخم وإعادة التوزيع التنازلي للدخل والثروة، وبالتالي السلطة والنفوذ». كانت تلك معركة مبكرة، وربما حاسمة، في حرب جديدة تهدف إلى «ردع الآخرين، وإظهار أن ما يحدث لمدينة نيويورك الآن قد يحدث لهم أيضا، وفي بعض الحالات سوف يحدث لهم حتما»[8].

يبقى السؤال مفتوحا حول ما إذا كان المشاركون في عملية التفاوض للتوصل إلى تلك التسوية المالية، أدركوا أنها في الحقيقة إستراتيجية تهدف إلى استعادة السلطة الطبقية. إن الحفاظ على النظام المالي قضية مهمة بحد ذاتها، ولا تستتبع بالضرورة، كما هو الحال في النظرية النقدية عموما، إعادة توزيع تنازلي للثروة. من غير المرجح، مثلا، أن يكون استرجاع السلطة الطبقية خطر على بال فيليكس روهاتين، صاحب البنك التجاري والوسيط الذي أبرم الصفقة بين مدينة نيويورك وحكومة الولاية والمؤسسات المالية. كانت الطريقة الوحيدة «لإنقاذ» المدينة إرضاء أصحاب بنوك الاستثمار، في حين كان روهاتين عمليا يخفض مستوى معيشة معظم سكان مدينة نيويورك. لكن من شبه المؤكد أن أصحاب بنوك الاستثمار أنفسهم، أمثال والتر ريستون، كانوا يفكرون في دخيلتهم باسترجاع سلطتهم الطبقية، فقد وازى ريستون صراحة بين الشيوعية وبين صيغ وأشكال تدخل الدولة كافة في بريطانيا والولايات المتحدة. من شبه المؤكد أن ذلك كان أيضا هدف ويليام سايمون، وزير الخزانة في عهد الرئيس فورد (وأصبح لاحقا رئيس «مؤسسة أولن» المغالية في تطرف فكرها المحافظ)، فبعد أن شاهد سايمون تطور الأحداث في تشيلي

باستحسان كبير، نصح الرئيس فورد برفض تقديم المساعدة إلى مدينة نيويورك (كان العنوان الرئيس على صدر صفحات جريدة نيويورك ديلي نيوز ببساطة، «من فورد إلى المدينة: موتي»). قال سايمون إن شروط أي عملية إنقاذ مالية يجب أن تكون«عقابية إلى ابعد الحدود، ويجب أن تكون التجربة برمتها مؤلمة إلى أبعد الحدود، بحيث لا تقع مدينة أخرى، ولا تنظيم سياسي فرعي آخر، في غواية السير ثانية في الطريق نفسه»[9].

على الرغم من أن مقاومة إجراءات التقشف كانت واسعة النطاق، فإنها لم تستطع إلا إبطاء «الثورة المضادة القادمة من الأعلى»، كما قال فريمن، «لا إيقافها». في غضون سنوات قليلة جرى إلغاء العديد من الإنجازات التاريخية للطبقة العاملة في نيويورك، إذ تقلص القسم الأكبر من البنية الاجتماعية التحتية، وتراجعت البنية المادية التحتية (نظام القطارات تحت الأرض مثلا) في المدينة، نتيجة نقص الاستثمارات أو حتى الصيانة. أصبحت الحياة في نيويورك «مرهقة، واكتسى الجو المديني طابعا كالحا وقبيحا». لقد تم عمليا تجريد حكومة المدينة، والحركة العمالية المحلية، والطبقات العاملة في نيويورك، من معظم المكتسبات والسلطات التي راكمتها في العقود الثلاثة السابقة»[10].

تقبلت الطبقات العاملة في نيويورك، على مضض، مجموعة الحقائق الجديدة بعد انهيار معنوياتها، لكن أصحاب بنوك الاستثمار لم يتركوا المدينة وشأنها، بل استغلوا الفرصة لإعادة هيكلتها بطرائق تتلاءم مع أجنداتهم. كان على رأس أولوياتهم خلق «مناخ مؤات للتجارة والاستثمار»، وهذا يعني استخدام الموارد العامة لإقامة بنى تحتية تناسب عالم الشركات والأعمال (خصوصا في مجال الاتصالات)، إضافة إلى تقديم حوافز

ضريبية ودعم مالي للمشاريع الرأسمالية. حلت رعاية الشركات الكبيرة محل رعاية البشر ورفاههم، وجرى تجييش مؤسسات النخبة لتسويق صورة مدينة نيويورك كمركز ثقافي وقبلة سياحية (بما في ذلك ابتكار الشعار الشهير «أحبُ نيويورك»). ثم تحركت النخب الحاكمة، غالبا عن نكاية وتشف، لدعم فتح الميادين الثقافية أمام التيارات الكوزموبوليتانية بتنوعاتها وأشكالها المختلفة. أصبح التقصي النرجسي عن الذات والهوية والميول الجنسية، الموضوع السائد واللازمة المتكررة في أدبيات الثقافة البورجوازية المدينية. اتُخذت حرية الفن وضروراته ذريعة، دفعتها المؤسسات الثقافية المؤثرة في المدينة إلى مركز الصدارة، وأدت عمليا إلى تحرير الثقافة في نيويورك على الطريقة الليبرالية الجديدة. انمحت صورة«نيويورك الديمقراطية» من الذاكرة الجمعية، وحلت محلها صورة «نيويورك الهاذية» (بعبارة رِمْ كولهاس الشهيرة)[11]. أذعنت نخب المدينة الثقافية، وإن يكن بعد مقاومة وكفاح، أمام الطلب المتزايد على تنوع أساليب الحياة (بما فيها المرتبطة بالأفضليات الجنسية والجنوسية)، وخيارات الحيز الاستهلاكي (في مجالات مثل الإنتاج الثقافي)، وأصبحت نيويورك مركز التجارب الفكرية والثقافية ما بعد ـ الحداثوية. في أثناء ذلك أعاد أصحاب البنوك الاستثمارية هيكلة اقتصاد المدينة ومحورته حول النشاطات المالية، والخدمات الرديفة، مثل الخدمات القانونية والإعلامية (اعيد تفعيل وإنعاش الكثير من المؤسسات الإعلامية بفضل عمليات التمويل الشائعة آنذاك)، والاستهلاكية المتنوعة (ابرزها وأكثرها ربحية «أرستقرطة» الأحياء «واسترجاع» علاقات الجوار). تزايد النظر إلى حكومة المدينة باعتبارها كيانا تجاريا، لا اجتماعيا ديمقراطيا

أو حتى إداريا؛ وأدت حدة التنافس على رأس المال الاستثماري داخل مدينة نيويورك إلى تحويل الحكومة إلى هيئة إدارة مدينية بالشراكة بين القطاعين العام والخاص. أصبحت مشاريع الأعمال في المدينة تُدار باطراد خلف أبواب مغلقة، وتقلص باطراد محتوى البعد الديمقراطي والتمثيلي للإدارة المحلية[12].

تراجعت صورة نيويورك الطبقات العاملة والمهاجرين الإثنيين، واجتاحها في الثمانينيات وباء ملحمي الأبعاد من العنصرية والمخدرات (كراك ـ كوكايين)، ترك وراءه الكثير من الشباب خلف القضبان أو بلا مأوى أو أمواتا، لتضربها بعد ذلك في التسعينيات جائحة الإيدز. أصبح العنف الإجرامي أحد الخيارات القليلة المتاحة جديا أمام الفقراء لاكتساب وإعادة توزيع الثروة، وردت السلطات بتجريم سكان مجتمعات معدمة ومهمشة بأكملها. وقع اللوم على الضحايا، واكتسب غولياني شهرته بالانتقام منهم نيابة عن بورجوازية مانهاتن، التي كانت تزداد ثراء وفي الآن ذاته ضجرا بمواجهة آثار كل ذلك الدمار على عتباتها.

أصبحت إدارة الأزمة المالية في مدينة نيويورك تجربة رائدة في الممارسات الليبرالية الجديدة، سواء على الصعيد المحلي في عهد ريغان، أم عالميا من خلال صندوق النقد الدولي في الثمانينيات. لقد رسخت تلك الأزمة مبدأ مفاده أنه في حال نشوب صراع بين صحة وسلامة المؤسسات المالية وعوائد حملة السندات والأسهم من جهة، وصلاح حال المواطنين العاديين من جهة أخرى، فإن الفئة الأولى تتمتع بالأفضلية والامتياز المطلقين. كما أكدت أن دور الحكومة الأساس أصبح إيجاد مناخ مؤات للأعمال والاستثمارات، لا الاهتمام بحاجات وصلاح حال عموم

المواطنين. كانت سياسات إدارة ريغان في الثمانينيات، كما استنتج تاب في ختام دراسته، «مجرد تكرار لسيناريو مدينة نيويورك في السبعينيات، ولكن على نطاق أوسع»[13].

تسارع العمل على نقل هذه النتائج المحلية من أواسط السبعينيات، وترجمتها على المستوى القومي الأميركي. نشر الكاتب توماس إيسدال (وهو صحفي غطى شؤون واشنطن لسنوات عدة) رواية متبصرة عن تلك الأحداث عام 1985:

في السبعينيات، صقلت الشركات قدرتها على العمل كطبقة موحدة، مخضعة غرائزها التنافسية لمصلحة العمل التعاوني والمشترك، خصوصا في الساحة التشريعية. فبدلا من سعي الشركات المحموم، كل على حدة، إلى الحصول على بعض الامتيازات الخاصة... أصبح الموضوع السائد في إستراتيجية الشركات السياسية مراعاة المصلحة المشتركة في هزيمة قوانين مثل حماية المستهلك، وإصلاح قانون العمل، وفي فرض الضريبية التفضيلية، وتشريعات تنظيم ومنع الاحتكار[14].

لكي تستطيع تحقيق هذا الهدف، كانت الشركات بحاجة إلى طبقة سياسية وقاعدة شعبية. لذلك سعت بدأب إلى السيطرة على الحزب الجمهوري كأداة خاصة بها. كان تشكيل لجان العمل السياسي ذوات السطوة والنفوذ خطوة مهمة، تهدف إلى الحصول على «أفضل حكومة يمكن للمال شراؤها»، حسب القول المأثور الدارج آنذاك. لكن قوانين تمويل الحملات الانتخابية الصادرة عام 1971، والمفترض أن تكون «تقدمية»، شرعت عمليا تمويل الفساد السياسي. ثم توالي صدور مجموعة قرارات حاسمة

عن المحكمة العليا، بدءا بالعام 1976، أقرت للمرة الأولى حق الشركات في تقديم تبرعات مالية غير محدودة للأحزاب السياسية، وحمت لجان العمل السياسي تحت التعديل الأول للدستور، الذي يضمن حقوق الأفراد (وفي هذه الحالة تعتبر الشركات أفرادا) في حرية التعبير[15]. منذ ذلك التاريخ، استطاعت لجان العمل السياسي ضمان هيمنة الشركات الكبيرة ومصالح المؤسسات المالية والمهنية على الحزبين السياسيين الديمقراطي والجمهوري. ارتفع عدد لجان العمل السياسي المشتركة من 89 لجنة عام 1974 إلى 1467 لجنة بحلول عام 1982، وفي حين كانت هذه اللجان على استعداد لتمويل أقوى المسؤولين في مناصب الدولة من كلا الحزبين، فإنها نزعت منهجيا إلى دعم مرشحي اليمين. في أواخر السبعينيات، طالب ريغان (الذي كان حاكم كاليفورنيا آنذاك) ووليام سايمون (الذي واجهناه آنفا) لجان العمل السياسي صراحة بتوجيه جهودها نحو دعم وتمويل مرشحي الحزب الجمهوري المتعاطفين مع سياسات اليمين[16]. ونظرا لأن سقف مبلغ التبرعات المسموح لكل لجنة عمل سياسي إعطاؤه إلى أي فرد كان 5000 دولار، اضطرت اللجان من مختلف الشركات والصناعات إلى تنسيق جهودها والعمل معا، وهذا يعني بناء تحالفات قائمة على أساس طبقي لا مصالح خاصة.

تعارضت رغبة الحزب الجمهوري بأن يكون ممثل «الطبقة السائدة في دوائره الانتخابية» آنذاك، كما يشير إيسدال، مع الموقف «المتناقض إيديولوجيا» للديمقراطيين. وقد نجم هذا التناقض عن حقيقة أن ارتباطات الحزب الديمقراطي بفئات المجتمع المتنوعة ـ النساء والسود والعمال والمسنين وذوي الأصول الإسبانية والمنظمات السياسية المدينية ـ

تبقى شديدة الانتشار وغير مركزة، ولا تشكل أي فئة منها أغلبية واضحة، ولا يزيد حجمها كثيرا عن الفئات الأخرى. ثم إن اعتماد الديمقراطيين على «تبرعات المبالغ الكبيرة» جعلت العديد منهم عرضة التأثر الشديد والمباشر بمصالح الشركات وإملاءاتها[17]. وفي حين يتمتع الحزب الديمقراطي بقاعدة شعبية واسعة، فإنه لا يستطيع انتهاج خط سياسي يعادي صراحة رأس المال والشركات المتحدة، دون قطع صلاته مع المصالح المالية القوية.

كان الحزب الجمهوري بحاجة إلى قاعدة انتخابية صلبة لاحتلال مواقع السلطة بشكل فاعل، وفي تلك المدة تقريبا سعى الجمهوريون إلى عقد تحالف مع اليمين المسيحي. لم يكن اليمين المسيحي فاعلا سياسيا في الماضي، لكن تأسيس جيري فالول «الأغلبية الأخلاقية» كحركة سياسية عام 1978 غيرت كل ذلك، فحصل الحزب الجمهوري على قاعدته المسيحية. كما اجتذب الحزب الجمهوري النزعة القومية الثقافية للطبقات العاملة الأميركية، وإحساسها المنغلق بالفضيلة والأحقية الأخلاقية (منغلق لأن هذه الطبقة عاشت في ظروف قلق اقتصادي مزمن، وشعرت بالإقصاء عن الكثير من المكاسب التي يجري توزيعها من خلال برامج الدولة ومختلف أشكال العمل الإيجابي). استطاع الحزب تجييش هذه القاعدة السياسية وكسب ودها بشكل ايجابي، عبر قيم الدين والقومية الثقافية، وبشكل سلبي عبر العنصرية وكره الحركة النسوية والمثليين، سواء صراحة أم بشكل رمزي. لم تكن المشكلة بالنسبة لهذه الطبقة الرأسمالية بحد ذاتها أو التحرير الليبرالي الجديد للثقافة، بل«الليبراليين» أنفسهم، الذين استغلوا سلطات الدولة الجائرة لدعم فئات محددة (السود والنساء

وحماة البيئة، إلخ..). وهكذا قامت حركة فكرية محافظة جديدة وجيدة التمويل (تمحورت حول ايرفنغ كريستول، ونورمان بودهوريتز، ومجلة كومنتري)، اعتنقت القيم الأخلاقية التقليدية، واعطت مصداقية لمثل هذه الطروحات. دعم المحافظون الجدد الليبرالية الجديدة اقتصاديا لا ثقافيا، حيث هاجموا بعنف السياسات التدخلية المتطرفة لمن أسموهم «النخبة الليبرالية» ـ فخلطوا بذلك إلى أبعد الحدود ما قد تعنيه كلمة «ليبرالي». في كل الأحوال، كانت النتيجة صرف الانتباه عن الرأسمالية وسطوة الشركات المتحدة، وتبرئة ساحتها من أية علاقة بالمشكلات الاقتصادية أو الثقافة التي أوجدتها مبادئ الاستهلاكية والفردانية المتحررة من أية ضوابط.

تعزز منذ ذلك الوقت باطراد الحلف غير المقدس بين الشركات الكبيرة والمسيحيين المحافظين، المدعومين من قبل المحافظين الجدد، الأمر الذي أدى في النهاية إلى تصفية كل العناصر الليبرالية داخل الحزب الجمهوري (التي كانت مهمة ومؤثرة في الستينيات)، خصوصا بعد عام 1990، وتحويله إلى قوة انتخابية يمينية ومتجانسة نسبيا كما هو الآن[18]. بالطبع، لم تكن تلك المرة الأولى، ويخشى ألا تكون الأخيرة، في التاريخ حيث يجري إقناع طبقة اجتماعية كاملة بالتصويت ضد مصالحها المادية والاقتصادية والطبقية، لأسباب ثقافية وقومية ودينية. لربما من الأنسب، في بعض الحالات، استبدال كلمة«انتخاب» بكلمة«اقتناع»، نظرا لتوفر دلائل كثيرة على أن المسيحيين التبشيريين (حوالي 20% من السكان لا أكثر)، الذين يشكلون جوهر «الأغلبية الأخلاقية»، أقدموا على التحالف مع الشركات الكبيرة والحزب الجمهوري بكل ذلك الحماس كوسيلة لتحقيق

أجندتهم الأخلاقية والتبشيرية. كان ذلك بالتأكيد حال المنظمة السرية والمريبة التي أسسها المحافظون المسيحيون عام 1981، «مجلس السياسة القومية»، بهدف «التخطيط الإستراتيجي لكيفية تحويل الولايات المتحدة باتجاه اليمين»[19].

من الجهة المقابلة، كان الحزب الديمقراطي ممزقا في جوهره بين الحاجة إلى استرضاء، إن لم يكن إغاثة، مصالح الشركات والمؤسسات المالية الكبيرة، وفي الآن ذاته إجراء بعض التحسينات على أوضاع الحياة المادية لقاعدته الشعبية. خلال مدة رئاسة كلينتون، اختار الديمقراطيون المنحى الأول فسقطوا مباشرة في الطوق الليبرالي الجديد وفرضوا ونفذوا سياساته (في إصلاح مؤسسات الرعاية الاجتماعية مثلا)[20]. لكن، كما في حالة الوسيط فيلكيس روهاتين، من غير المؤكد أن هذه كانت أجندة كلينتون منذ البداية. في مواجهة الحاجة إلى التغلب على عجز هائل في الميزانية، وإلى تفعيل النمو الاقتصادي، لم يكن أمام كلينتون عمليا إلا مسار اقتصادي واحد: تقليص عجز الميزانية لخفض معدلات الفائدة. آنذاك، كان هذا يعني إما رفع الضرائب بشكل حاد (الأمر الذي يعتبر انتحارا انتخابيا)، أو تخفيض الميزانية بشكل حاد أيضا. كما قال يرغن وستانيسلاو، الخيار الثاني يعني في الواقع «خيانة الديمقراطيين ناخبيهم التقليديين لتدليل الأغنياء»؛ أو كما اعترف لاحقا جوزيف ستيغليتز، الذي كان مرة رئيس مجلس المستشارين الاقتصاديين في إدارة كلينتون، «شد الأحزمة على بطون الفقراء وإرخائها عن بطون الأغنياء»[21]. لقد تم وضع السياسة الاجتماعية عمليا بأيدي مالكي الأسهم والسندات في وول ستريت (تماما كما حدث قبل ذلك في أزمة مدينة نيويورك)، وأدى بالتالي إلى عواقب متوقعة.

كانت البنية السياسية المتبدية بسيطة إلى أبعد الحدود: يستطيع الحزب الجمهوري حشد موارد مالية هائلة، وتعبئة قاعدته الشعبية للتصويت ضد مصالحها المادية على أرضية ثقافية/ دينية، في حين لا يستطيع الحزب الديمقراطي رعاية الحاجات المادية (إقامة نظام وطني للرعاية الصحية، مثلا) لقاعدته الشعبية التقليدية، خشية الإساءة إلى مصالح الطبقة الرأسمالية. بالنظر إلى حالة اللاتماثل هذه، من الطبيعي أن تصبح الهيمنة السياسية للحزب الجمهوري أكيدة وأكثر ثقة وثباتا.

لم يكن انتخاب ريغان عام 1980 إلا الخطوة الأولى في عملية طويلة، تسعى إلى تعزيز التحول السياسي الضروري لدعم النقلة النوعية التي أحدثها فوكلر بتبني النظرية النقدية وإعطاء الأولوية لمحاربة التضخم. تركزت سياسات ريغان آنذاك، كما أشار ايسدال، على «شن حملة منظمة في كل المجالات لتقليص مدى ومحتوى الضوابط الفدرالية الناظمة المفروضة على الصناعة، والبيئة، والعمل، والرعاية الصحية، والعلاقة بين البائع والشاري». وكانت الوسائل الرئيسة لإنجاح تلك الحملة تخفيض الميزانية، وإلغاء القيود و«تعيين كادر موظفين ذوي توجهات اقتصادية معادية للضوابط التنظيمية» في المناصب المفتاحية[22].

حولت تعيينات ريغان «الهيئة الوطنية لعلاقات العمل»، التي تأسست في الثلاثينيات بهدف تنظيم العلاقة بين رأس المال ـ العمال في المصانع ومواقع العمل، إلى أداة للهجوم على حقوق العمال، وفرض قيود وضوابط تنظيمية عليها، في اللحظة نفسها التي كان يجري فيها إلغاء الضوابط والقيود الناظمة لعمل الشركات[23]. في أقل من ستة أشهر عام 1983، تم إلغاء أو عكس 40% من القرارات المتخذة في السبعينيات، لأن الشركات

اعتبرتها مغالية في محاباة مصالح العمال. وعبر ريغان ذاته عن كراهيته كل الضوابط والقيود (باستثناء تلك المفروضة على حقوق العمال)، وفوض مكتب الإدارة والميزانية صلاحية إخضاع جميع المقترحات التنظيمية في الماضي والحاضر إلى دراسات وتحاليل جدوى ـ اقتصادية مفصلة. في حال لم يثبت التحليل أن الأرباح تفوق بوضوح تكلفة العملية التنظيمية، فيجب إلغاؤها نهائيا. علاوة على ذلك، وتتويجا له، أدت المراجعة التفصيلية للقانون الضريبي ـ خصوصا ما يتعلق بخفض الضرائب على الاستثمارات ـ إلى إفلات شركات كثيرة من دفع أي ضرائب على الإطلاق، في حين أن تخفيض معدل ضرائب الشريحة العليا لأغنى الأفراد من 78% إلى 28%، عكس بوضوح نية مبيتة لاستعادة السلطة الطبقية (أنظر الشكل 7.1). الأسوأ من كل ذلك كان نقل ملكية الأصول العامة ببساطة إلى القطاع الخاص. بعض أكثر الفتوحات أهمية في الأبحاث الدوائية، مثلا، مولها «المعهد القومي للصحة»، بالتعاون مع شركات الأدوية، ولكن سمح للشركات عام 1978 بالاستفادة من حقوق الملكية الفكرية وبراءات اختراع المعهد وحقوقه الفكرية كافة، دون دفع أي عوائد للدولة، الأمر الذي ضمن لشركات صناعة الأدوية منذ ذلك التاريخ أرباحا عالية، ودعما حكوميا عاليا أيضا[24].

تطلب كل ذلك إركاع العمال وتنظيمات العمل، وإجبارها على إطاعة النظام الاجتماعي الجديد. إذا كانت تجربة مدينة نيويورك في الأعوام 1975 ـ 1977 تجربة رائدة في ترويض النقابات البلدية القوية، فإن ريغان أتبعها على المستوى القومي بإذلال مراقبي الحركة الجوية عام 1981. أرسل ريغان إشارة واضحة إلى أعضاء نقابات العمال بأنهم مشاركون

غير مرغوب بهم في مجالس الحكومة الداخلية، وأن الميثاق الاجتماعي المضطرب، الذي حكم بين الشركات المتحدة وقوى العمل المنظمة ضمن نقابات خلال فترة الستينيات، انتهى إلى غير رجعة. ومع ارتفاع معدلات البطالة إلى 10% في منتصف الثمانينيات، كانت اللحظة مؤاتية للهجوم على كل أشكال وصيغ العمل المنظم وتقليص امتيازاته وقوته. تحول النشاط الصناعي من مناطق الشمال الشرقي وغرب الوسط الأميركي، حيث تكثر التنظيمات النقابية، إلى ولايات الجنوب، إن لم يكن أبعد من ذلك إلى المكسيك وجنوب شرق آسيا، حيث لا تنظيمات نقابية ولا حقوق موازية للعاملين. أصبحت تلك الممارسة النموذجية (بدعم وفرته الضريبة التفضيلية على الاستثمارات الجديدة، وانتقال مركز السلطة الطبقية الرأسمالية من الإنتاج إلى التمويل)، خصوصا مع تجريد نقابات العمال من سلطتها الفعلية، عبر تفكيك الصناعات فيما كان يعرف باسم «حزام الصدأ»، وبقية المناطق الصناعية والمنظمة نقابيا. بعد ذلك، أصبح بمقدور الشركات التهديد بإغلاق المعامل والمخاطرة بمواجهة الإضرابات إن لزم الأمر، وفي معظم الأحيان الانتصار فيها (كما هو الحال في صناعة الفحم مثلا).

هنا أيضا، لم تلجأ الإدارة إلى استخدام العصا الغليظة فحسب بل الجزرة أيضا، إذ عرضت على العاملين إغراءات كثيرة كأفراد لترك العمل الجماعي المنظم. في أحيان كثيرة، كانت النقابات عرضة الهجوم والانتقاد بسبب قواعدها الصارمة وهيكلياتها البيروقراطية، ولطالما انعكس انعدام مرونتها سلبا على العاملين الأفراد، وعلى رأس المال ربما بالدرجة نفسها. وقد أدرك الخطاب الليبرالي الجديد إمكانية استغلال مطالب العاملين

الشرعية بقدر أكبر من المرونة في تخصصات وتوقيت مراحل العمل، واستخدامها بشكل مقنع في استمالة العاملين الأفراد، خصوصا أولئك الذين أُقصوا عن مكاسب الاحتكارات التي كانت التنظيمات النقابية القوية توفرها لأعضائها أحيانا. جرى الترويج لضرورة إعطاء العاملين قدرا أكبر من الحريات والخيارات في سوق العمل، على اعتبار أن تلك المرونة فضيلة لكل من رأس المال والعاملين على حد سواء. هنا أيضا لم يكن من الصعب دمج القيم الليبرالية الجديدة مع الحس العام للقطاع الأكبر من القوى العاملة.

إن إدراك آليات تحويل هذه الإمكانية الفاعلة إلى نظام تراكم رأسمالي مرن، واستغلالي إلى أبعد الحدود (إذ تذهب كل فوائد المرونة المطردة في تخصصيات العمل، مكانيا وزمانيا، إلى رأس المال)، مفهوم مفتاحي لتفسير أسباب تقلص الأرباح، وأسباب ركود الأجور الحقيقية أو انخفاضها (انظر الشكل 6.1)، باستثناء مدة وجيزة في التسعينيات. تؤمن النظرية الليبرالية الجديدة، بما يتلاءم تماما مع مصالحها، أن البطالة دائما طوعية، وأن هناك «سعرا احتياطيا» أو حدا أدنى لأجر العمل يفضل العامل ألا يعمل تحته. تنشأ البطالة لأن هذا الحد الأدنى للأجور مرتفع جدا، وعلى اعتبار أن السعر الاحتياطي تحدده جزئيا مدفوعات الرعاية الاجتماعية، من خلال التعويضات التي تدفعها للعاطلين عن العمل (وتكثر في هذا السياق قصص «ملكات الرعاية الاجتماعية»، اللاتي يقبضن تعويضات بطالة في حين يركبن سيارات كاديلاك فارهة)، فمن المنطقي أن تكون الإصلاحات الليبرالية الجديدة التي أجراها كلينتون على «نظام الرعاية الاجتماعية كما نعرفه»، خطوة حاسمة نحو تخفيض البطالة.

تطلب كل هذا أيضا تبريرا منطقيا وعقلانيا، ولعبت حرب الأفكار دورا مهما في تحقيق هذه الغاية. يشير بليث إلى أن الاصطفاف في الأفكار الاقتصادية الداعمة للتوجه الليبرالي الجديد كانت مزيجا مركبا من النظرية النقدية (ملتون فريدمان)، والتوقعات العقلانية (روبرت لوكاس)، والخيار العام (جيمز بيوكانان وغوردون تيولوك)، وأفكار«جهة العرض» الأقل احتراما، وإن لم تكن بأي المعايير أقل نفوذا وتأثيرا، كما تبناها آرثر لافر وذهب فيها إلى درجة الادعاء بأن الآثار التحفيزية لخفض الضرائب سوف تزيد النشاط الاقتصادي إلى حد رفع العوائد الضريبية أوتوماتيكيا (كان ريغان مغرما بهذه الفكرة). يتلخص البعد المشترك، والأكثر قبولا، بين هذه الأفكار في أن تدخل الحكومة هو المشكلة وليس الحل، وأن وضع «سياسة نقدية مستقرة، إضافة إلى تخفيض ضرائب الشرائح العليا بشكل راديكالي، سوف ينتج اقتصادا أكثر صحة وحيوية»[25]، وذلك بإيجاد اصطفاف صحيح في حوافز النشاط الاقتصادي الخلاق. تبنت الصحافة الاقتصادية، وفي طليعتها صحيفة وول ستريت جورنال، هذه الأفكار، وتحولت إلى منبر مفتوح ومدافع صريح عن الليبرالية الجديدة باعتبارها حلا حتميا للعلل الاقتصادية كافة. اكتسبت هذه الأفكار رواجا وتداولا شعبيين بفضل كتاب غزيري الإنتاج، مثل جورج غيلدر (بدعم مالي من صناديق معاهد الأبحاث المختلفة)، وكليات الأعمال التي أنشئت في جامعات مرموقة، مثل ستاتفورد وهارفارد، بتمويل سخي من الشركات والمؤسسات، وتحولت فور افتتاحها إلى مراكز مفتوحة للعقيدة الليبرالية الجديدة. يصعب في كل الأحوال تتبع أو رسم المنحى البياني لانتشار تلك الأفكار، لكن بحلول عام 1990 تقريبا، هيمنت صيغ التفكير

الليبرالي الجديدة على معظم كليات الأعمال وأقسام الاقتصاد في الجامعات البحثية الرئيسة، ولا يجب التقليل من أهمية ذلك، فالجامعات البحثية الأميركية كانت ولاتزال مراكز تدريبية مهمة، يأخذ منها الكثير من الطلاب الأجانب ما تعلموه إلى بلادهم الأصلية ـ على سبيل المثال، كان كل الأشخاص المفتاحيين في التكيف التشيلي والمكسيكي مع أفكار الليبرالية الجديدة اقتصاديين تعلموا وتدربوا في الولايات المتحدة- وإلى المؤسسات الدولية، مثل منظمة الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي والبنك العالمي.

الاستنتاج، برأيي، واضح: «في السبعينيات»، يقول إيسدال: «قام الجناح السياسي في قطاع الشركات الأميركية بإحدى أكبر الحملات في التاريخ الحديث للاستيلاء على السلطة». وبحلول الثمانينيات، «حققت تلك الشركات مستوى من النفوذ والسلطة يقارب مستوى ازدهارها في العشرينيات من القرن الماضي»[26]. وبحلول عام 2000، استخدمت تلك السطوة لاستعادة حصتها من الثروة والدخل القوميين، ورفعها إلى مستويات غير مسبوقة منذ العشرينيات أيضا.

في بريطانيا، تم بناء القبول بطريقة مختلفة جدا[27]، فما حدث في كانساس يختلف تماما عما حدث في يوركشير، حيث تتباين التقاليد الثقافية والسياسية إلى أبعد الحدود. لا يمكن الحديث عن يمين مسيحي في بريطانيا يمكن تجييشه لتشكيل أغلبية أخلاقية، ولم تكن الشركات تبدي رغبة كبيرة بتوظيف سلطتها في دعم نشاط سياسي صريح (وبقيت تبرعاتها للأحزاب السياسية في الحدود الدنيا)، مفضلة بدلا عن ذلك ممارسة نفوذها عبر شبكات الامتياز الطبقي التي ربطت منذ عهود طويلة

بين قادة القطاعات الصناعية والمالية من جهة، وبين الحكومة والأوساط الأكاديمية والقضائية والبيروقراطية الدائمة في جهاز الخدمة المدنية (أيام كانت لاتزال تحافظ على تقاليدها الاستقلالية) من جهة أخرى. كذلك كان الوضع السياسي مختلفا جدا، نظرا لأن حزب العمال تشكل أساسا باعتباره أداة لسلطة الطبقة العاملة، وبقي مدينا بالفضل لنقابات العمال القوية والمتطرفة أحيانا. استطاعت بريطانيا بالتالي تطوير هيكلية دولة رعاية اجتماعية شاملة ومحكمة البنيان إلى حد لا تحلم به مثيلتها في الولايات المتحدة. فالقطاعات الرائدة في الاقتصاد (الفحم والفولاذ وصناعة السيارات) مؤممة، وقسم كبير من سوق البناء والإسكان جزء لا يتجزأ من القطاع العام. كما استطاع حزب العمال منذ الثلاثينيات بناء معاقل مهمة لسلطته في ميدان الإدارة المحلية، وفي مقدمتها مجلس مقاطعة لندن الذي أقامه هربرت موريس، في حين حافظت مؤسسات التكافل الاجتماعي القائمة من خلال الحركة النقابية والإدارة المحلية على موقعها بقوة. حتى عندما استلم حزب المحافظين السلطة لمدد طويلة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، فإنه ابتعد عموما عن أية محاولة لتفكيك دولة الرعاية الاجتماعية التي ورثها.

رفضت حكومة حزب العمال في الستينيات إرسال قوات بريطانية إلى فيتنام، فأنقذت بذلك البلد من أية صدامات محلية مباشرة جراء المشاركة في حرب لا تحظى بتأييد شعبي. وكانت بريطانيا بعد الحرب العالمية الثانية وافقت على تصفية الاستعمار (وإن يكن على مضض، وفي بعض الحالات بمقاومة عنيفة وقدر معتبر من الضغط الأميركي)، ثم خلعت تدريجيا بعد مغامرة السويس الفاشلة عام 1956 قسماً كبيراً من

عباءة سلطتها الاستعمارية المباشرة (كارهة أيضا في أحيان كثيرة). شكل سحب القوات البريطانية من شرق السويس في الستينيات دلالة مهمة على هذه العملية، ومنذ ذلك التاريخ شاركت بريطانيا في قوات منظمة حلف شمال الأطلسي (النيتو) إلى حد بعيد كشريك صغير تحت مظلة القوة العسكرية الأميركية. لكن بريطانيا تابعت مشروع وجود استعماري جديد في معظم أنحاء إمبراطوريتها السابقة، وتورطت بذلك مرارا في اشتباكات مع القوى الكبرى الأخرى (كما في الحرب الأهلية الدموية في نيجيريا، عندما حاول إقليم بيافرا الانفصال). إن مسؤوليات بريطانيا تجاه مستعمراتها السابقة وعلاقتها بها كانت على الدوام قضية ذات شجون، في الداخل والخارج على حد سواء. وفي أحيان كثيرة عمّقت بريطانيا بدلا من أن تجتث هيكليات الاستغلال الاقتصادي الاستعمارية الجديدة، لكن تيارات الهجرة من المستعمرات السابقة إلى بريطانيا بدأت تُظهر عواقب الإمبراطورية بطرق جديدة في الداخل.

أهم الآثار المتبقية عن الوجود الإمبراطوري البريطاني يكمن في الدور المستمر الذي تلعبه بورصة لندن القديمة كمركز مالي دولي. في الستينيات، تزايدت أهمية هذا الدور مع محاولة المملكة المتحدة تعزيز موقع المدينة في مواجهة التصاعد المطرد لقوى الرأسمال التمويلي ذى التوجهات العالمية. ادى ذلك إلى سلسلة من التناقضات المهمة، إذ تعارضت حماية الرأسمال التمويلي (عبر التحكم بمعدلات الفائدة) في معظم الأحيان مع حاجات الرأسمال الصناعي المحلي (وأثارت بالتالي انقساما بنيويا في الطبقة الرأسمالية)، وأعاقت أحيانا أخرى توسع السوق المحلي (بتحديد القروض). كذلك أدى الالتزام بسياسة الحفاظ

على قوة الجنيه الإسترليني إلى إضعاف قدرة الصناعة البريطانية على التصدير، وإلى إيجاد أزمات متكررة في ميزان المدفوعات طوال السبعينيات. تصاعدت أيضا حدة التناقضات بين الليبرالية المتجذرة في الداخل، وبين ليبرالية السوق الحر للرأسمال التمويلي القائم في لندن والعامل على المسرح العالمي. نظرا لأن المركز المالي في مدينة لندن فضل على الدوام السياسات النقدية على مثيلتها الكينزية، فقد شكل معقلا مهما لمقاومة الليبرالية المتجذرة.

لم تكن دولة الرعاية الاجتماعية التي قامت في بريطانيا بعد الحرب العالمية الثانية محط إعجاب الجميع في أي وقت من الأوقات. كان هنالك على الدوام تيارات نقدية قوية انتشرت عبر وسائل الإعلام (وفي مقدمتها صحيفة الفاينانشال تايمس المرموقة)، التي أصبحت تخضع باطراد للمصالح المالية، وتصور الفردانية والحرية والليبرالية على أنها نقيض الحماقة البيروقراطية الخانقة لجهاز الدولة وسلطة نقابات العمال الاستبدادية. شاعت مثل هذه الانتقادات في الستينيات على نطاق واسع، وازدادت حدتها في سنوات الركود الاقتصادي الكالحة في السبعينيات، عندما خشي البريطانيون أن يكون بلدهم يتحول تدريجيا إلى «دولة تشاركية من الدرجة الثانية، ترزح تحت وطأة انعدام الموهبة والتفوق»[28]. شكل التيار الفكري الذي مثله هايك نقيضا عمليا ومقبولا، وكان له مؤيدوه الكثر في الجامعات. الأهم من ذلك أنه هيمن على «معهد الدراسات الاقتصادية» الشهير (تأسس عام 1955)، حيث عمل كيث جوزف وبرز على الصعيد العام في أواخر السبعينيات، عندما أصبح المستشار الاقتصادي المفتاحي لمارغريت تاتشر. كذلك كان لتأسيس «مركز الدراسات السياسية»

(1974) و«معهد آدم سميث» (1976)، والتزام الصحافة المتزايد بالعقيدة الليبرالية الجديدة خلال السبعينيات، دور مهم في التأثير على المناخ الفكري والرأي العام السائد. قبل ذلك، شهدت بريطانيا صعود حركة شبابية مهمة (نزعت إلى الهجاء السياسي)، ووصول «ثقافة البوب» المتحررة إلى «لندن الراقصة» في الستينيات، وشكل كلاهما تحديا ساخرا لشبكة العلاقات الطبقية وبناها التقليدية. وكما في الأماكن الأخرى التي عمتها حركة 68'، اكتسبت قضايا الفردانية وحرية التعبير في بريطانيا أهمية خاصة، وأصبحت حركة الطلاب اليسارية عنصرا فاعلا في السياسة البريطانية، متأثرة في طرق عدة بتعقيدات عملية التأقلم مع إرث بريطانيا الاستعماري ونظامها الطبقي الراسخ. وقد دفع ازدراء هذه الحركة للامتيازات الطبقية (سواء تلك التي يتمتع بها الأرستقراطيون أم السياسيون أم بيروقراطيو النقابات العمالية) باتجاه الراديكالية اللاحقة لحركة ما بعد الحداثة، فالتشكيك في كل مايتعلق بالسياسة مهد الطريق أمام الشك بكل سرديات التغيير الكبرى.

في حين كان ثمة عناصر عدة يمكن استخدامها لبناء القبول بالتحول الليبرالي الجديد، فإن ظاهرة التاتشرية ما كانت لتبرز بالتأكيد لولا الأزمة الخطيرة في تراكم رأس المال خلال السبعينيات. تأذى الجميع آنذاك من الركود التضخمي، إذ وصل معدل التضخم عام 1975 إلى 26%، بينما ازداد عدد العاطلين عن مليون شخص (انظر الشكل 1.1). كانت الصناعات المؤممة تستنزف موارد الخزينة، مما أدى إلى مواجهة بين الدولة والنقابات. في عام 1972 أضرب عمال مناجم الفحم (صناعة مؤممة) للمرة الأولى في بريطانيا منذ عام 1926، ثم أضربوا ثانية عام 1974. والمعروف أن عمال

المناجم كانوا على الدوام في طليعة نضالات الطبقة البريطانية العاملة، واكتسبوا عطف الرأي العام لأن أجورهم لم تكن تتماشى مع تسارع وتيرة التضخم. أعلنت حكومة المحافظين حالة الطوارئ، وخفضت أسبوع العمل إلى ثلاثة أيام، وسعت للحصول على تأييد شعبي ضد عمال المناجم، وسط تعتيم دوري نتيجة انقطاع التيار الكهربائي. في عام 1974 أعلنت الحكومة عن إجراء انتخابات للحصول على دعم الرأي العام لمواقفها، فخسرت وعادت حكومة حزب العمال إلى السلطة، وسوت مشكلة الإضراب ضمن شروط مؤاتية لمصلحة عمال المناجم.

لكن النصر كان مكلفا، فحكومة حزب العمال لم تستطع تحمل شروط التسوية، فتصاعدت مصاعبها المالية. نشبت أزمة في ميزان المدفوعات بالتوازي مع أزمة عجز هائل في الميزانية. عندما لجأت الحكومة إلى صندوق النقد الدولي عام 1975 ـ 1976، واجهت خيار الإذعان لمطالب الصندوق بفرض إجراءات تقشف وقيود على الميزانية، أو إعلان إفلاسها والتضحية بمصداقية الجنيه الإسترليني، وبالتالي القضاء على المصالح المالية في بورصة لندن ومركزها التجاري. اتخذت الحكومة الخيار الأول، وفرضت تخفيضات جائرة في الميزانية، طالت بشكل رئيس الإنفاق على مرافق الرعاية الاجتماعية[29]. عارضت الحكومة العمالية بذلك المصالح المادية لمؤيديها التقليديين، دون أن تجد حلا لأزمات التراكم والركود التضخمي. حاولت عبثا إخفاء مصاعبها باللجوء إلى الأفكار التشاركية العامة، حيث كان يُفرض بكل شخص التضحية بشيء في سبيل الدولة، فأعلن مؤيدوها عصيانا مفتوحا، وبدأ العاملون في القطاع العام سلسلة إضرابات في «شتاء الاستياء» العارم عام 1978. أضرب عمال المشافي،

وكان لا بد من تقنين الرعاية الطبية إلى أبعد الحدود. «وأضرب حفارو القبور ورفضوا دفن الأموات. واضرب سائقو الشاحنات أيضا، ولم يتمتع إلا ممثلو العمال بحق السماح لشاحنات تحمل عبارة «مواد ضرورية» عبور خطوط الإضراب وصفوف المحرضين عليه. ووضعت الخطوط الحديدية البريطانية لافتة موجزة كتب عليها: «لا قطارات اليوم»... لقد بدا وكأن نقابات العمال المضربة كانت على وشك إيقاف الأمة بكاملها عن العمل»[30]. صرخت الصحافة السائدة بأعلى صوتها ضد جشع النقابات وأعمالها التدميرية، وتلاشى التأييد العام للعمال المضربين. سقطت الحكومة العمالية في الانتخابات اللاحقة، وفازت مارغريت تاتشر بأغلبية مهمة، وتفويض واضح من ناخبيها أبناء الطبقة الوسطى بترويض نقابات العمال وتدجين سلطتها في القطاع العام.

تتبدى أوضح المظاهر المشتركة بين حالتي الولايات المتحدة والمملكة المتحدة في ميادين علاقات العمل والصراع ضد التضخم. فيما يتعلق بالتضخم، أعطت تاتشر الأمر اليومي باعتماد السياسة النقدية وفرض رقابة مشددة على إنفاقات الخزينة. كان ارتفاع معدلات الفائدة يعني ارتفاع معدلات البطالة (التي بلغ معدلها الوسطي أكثر من 10% في المدة بين 1978 و1984، وخسرت نقابات العمال خلال خمس سنوات 17% من أعضائها)، مما أضعف قوة العمال التفاوضية. أشار آلن بَدْ، المستشار الاقتصادي لتاتشر فيما بعد، إلى أن «سياسات الثمانينيات في محاربة التضخم، بضغط الإنفاق العام وعصر الاقتصاد، لم تكن إلا غطاء لضرب العمال». شكلت بريطانيا ما أسماه ماركس «جيش احتياطي صناعي»، ولاحظ أن تأثيره يتركز في تقويض سلطة العمال، والسماح

للرأسماليين بعد ذلك بجني أرباح سهلة. أقدمت تاتشر على عمل يوازي ما قام به ريغان عام 1981، عندما استفز مراقبي الحركة الجوية ودفعهم إلى الاضراب. أثارت تاتشر إضراب عمال المناجم عام 1984، بإعلانها موجة تسريحات استغنت فيها عن عدد كبير من العاملين، وأغلقت الكثير من مناجم الفحم (لأن الفحم المستورد كان أرخص ثمنا). استمر الإضراب حوالي سنة كاملة، وبرغم الدعم والكثير من التعاطف الشعبيين، خسر عمال المناجم، وتم تحطيم مكون جوهري من مكونات الحركة العمالية في بريطانيا. أضعفت تاتشر قوة النقابات إلى حد أبعد بفتح سوق المملكة المتحدة أمام الاستثمار والتنافس الأجنبيين، فحطمت قسما كبيرا من الصناعة البريطانية التقليدية في الثمانينيات ـ اختفت صناعتا الفولاذ (ومركزها مدينة شيفلد) وبناء السفن (ومركزها مدينة غلاسكو) تماما تقريبا في غضون بضع سنوات، ومعهما الكثير من قوة نقابات العمال. استطاعت تاتشر بكفاءة متناهية تدمير صناعة السيارات المحلية المؤممة، ونقاباتها القوية المعروفة بتطرفها وتقاليدها النضالية، وحولت المملكة المتحدة بدلا من ذلك إلى رصيف قاري لشركات السيارات اليابانية الساعية إلى موطئ قدم في السوق الأوربية. بنيت تلك المصانع على مساحات خضراء، واستخدمت عمالا غير نقابيين رضخوا لتقاليد وعلاقات العمل على الطريقة اليابانية. خلال عشر سنوات، كانت النتيجة الكلية تحويل المملكة المتحدة إلى بلد تنخفض فيه الأجور نسبيا، وترتفع درجة إذعان وطواعية القوى العاملة (مقارنة بباقي الدول الأوربية)، إذ انخفضت نسبة الإضرابات إلى واحد بالعشرة من مستوياتها السابقة قبل مجيء تاتشر إلى الحكم. وعندما تركت تاتشر الحكم، كانت قد اجتثت

التضخم، ولجمت سلطة النقابات، ودجنت قوى العمل، وبنت في أثناء ذلك قبول الطبقة الوسطى لسياساتها.

كان على تاتشر خوض حربها على جبهات أخرى. فقد نشبت معارك دفاعية نبيلة في مؤخرة الركب الليبرالي الجديد، خاضها العديد من مجالس الإدارات المحلية- في مدينة شيفلد، وفي مجلس مدينة لندن الكبرى (الذي اضطرت تاتشر إلى إلغائه نهائيا في الثمانينيات، لتحقيق أهدافها الأبعد)، وفي مدينة ليفربول (حيث سُجن نصف أعضاء المجلس المحلي). شكلت هذه المجالس مراكز مقاومة فاعلة، تبنت مُثلا اشتراكية جديدة في هيكليات إداراتها المحلية (ضمت العديد من الحركات الاشتراكية الجديدة في حالة مجلس مدينة لندن الكبرى)، ونفذتها بكفاءة إلى حين تم سحقها نهائيا في منتصف الثمانينيات. بدأت تاتشر بتخفيض حاد في اعتمادات الحكومة المركزية المخصصة لتمويل البلديات، فرد العديد من المجالس المحلية ببساطة برفع ضرائب الملكية، مما أجبرها على إصدار تشريعات بعدم قانونية عملهم. استهزأت تاتشر بمجالس حزب العمال التقدمية واعتبرتها «اليسار المجنون» (وهو تعبير التقطته الصحافة التي يهيمن عليها المحافظون بتشف وتلذذ)، وعملت على فرض المبادئ الليبرالية الجديدة عبر إصلاح نظام تمويل المجالس المحلية. اقترحت تاتشر «ضريبة الرأس» ـ وهي ضريبة تنازلية على كل فرد، لا ضريبة على الممتلكات ـ للجم إنفاقات البلديات بإجبار كل قاطنيها على الدفع، الأمر الذي أثار معركة سياسية هائلة كان لها دور في تدمير تاتشر وزوالها سياسيا.

عملت تاتشر أيضا على خصخصة كل المرافق الاقتصادية التي تعود ملكيتها إلى القطاع العام، على أعتبار أن بيعها يدعم الخزينة العامة

ويخلص الحكومة من أعباء التزاماتها المستقبلية المرهقة تجاه المشاريع العامة الخاسرة. لكن بيع المشاريع التي تديرها الدولة اقتضى تحضيرها للخصخصة بشكل ملائم، وهذا يعني تجريدها من ديونها وتحسين كفاءتها وجدوى هيكلياتها الاقتصادية، غالبا عبر التخلص من العاملين وتسريحهم. كما تمت عملية تقدير قيمة المشاريع العامة بحيث تقدم حوافز معتبرة لرأس المال الخاص ـ وهي عملية شبهها مناوؤوها «بالتفريط بفضّيات العائلة». في حالات كثيرة أخفت صيغ التقييم قيمة الدعم الحكومي الممنوح ـ على سبيل المثال، لم يشمل تقدير قيمة شركات الماء، والسكك الحديدية، وحتى المشاريع التي تديرها الدولة في صناعات السيارات والفولاذ، قيمة الأرض التي تقوم عليها هذه المؤسسات، وهي في أفضل المواقع وذات قيمة عالية، وقد تم استثناؤها من عملية التقييم على اعتبار أنها شأن مستدام. تلازمت أرباح الخصخصة مع أرباح المضاربة على الممتلكات العامة التي تم التخلي عنها، لكن الهدف هنا كان أيضا تغيير الثقافة السياسية بتوسيع مجال المسئولية لدى الأفراد والشركات، والعمل على رفع الكفاءة، وتشجيع الابتكار والمبادرة بين الأفراد/ الشركات. في موجة عارمة من حمى الخصخصة، بيعت شركات الاتصالات، والخطوط الجوية، والصناعات الفضائية، والفولاذ، والكهرباء، والغاز، والنفط، والفحم، والماء، والخطوط الحديدية، والباصات، وطائفة أخرى من مشاريع الدولة الأصغر حجما. أصبحت بريطانيا الدولة الرائدة في إنجاز عمليات الخصخصة بطريقة منظمة إلى حد معقول، ومربحة بالنسبة لرأس المال. كانت تاتشر على يقين بأنه حالما تتحقق هذه الإنجازات فلن يكون بالمستطاع عكسها أو تغييرها جذريا، وهذا هو السر في سرعة الأداء القياسية. أما ما عزز بنجاح شرعية

العملية برمتها فكان بيع مرافق الإسكان العام على نطاق واسع إلى ساكني البيوت ومستأجريها، الأمر الذي زاد عدد ملاك البيوت بشكل هائل خلال عقد واحد، فأرضى الطموحات التقليدية للطبقة العاملة التي حلم أفرادها على الدوام بامتلاك منازلهم. كما أوجد من جهة أخرى دينامية جديدة، وفي أحيان كثيرة مضاربات واسعة، في سوق العقارات استهوت الطبقات الوسطى، التي شهدت تصاعدا ملحوظا في قيمة أصولها المالية ـ على الأقل إلى حين انهيار سوق العقارات في بداية التسعينيات.

تفكيك دولة الرعاية الاجتماعية كانت قضية مختلفة تماما، إذ واجهت تاتشر صعوبات كبيرة في الاستيلاء على قطاعات التربية والتعليم، والرعاية الصحية، والخدمات الاجتماعية، والجامعات، وبيروقراطية الدولة، وسلك القضاء. هنا، كان على تاتشر خوض معاركها ضد المواقع الحصينة، والتقليدية أحيانا، للشريحة العليا من الطبقات الوسطى، التي تشكل الغالبية العظمى من مؤيديها. عملت تاتشر بإلحاح على توسيع دائرة المسؤولية الشخصية ونشر قيمها (عبر خصخصة مرافق الرعاية الصحية مثلا)، وتقليص واجبات الدولة والتزاماتها في كل المجالات. لكنها فشلت في تحقيق تقدم سريع على هذه الجبهة، لأن الرأي العام البريطاني فرض حدودا ولم يقبل إخضاع كل شيء لقيم الليبرالية الجديدة. على سبيل المثال، لم تنجح حكومة بريطانية بفرض رسوم على التعليم العالي حتى عام 2003، حين أقامت حكومة عمالية مثل هذه الهيكلية. كان من الصعوبة بمكان صياغة تحالف يقبل بتغييرات راديكالية في كل تلك المجالات، التي قسمت حكومة تاتشر (ومؤيديها) بشكل حاد وعلني (بين «المبيحين» و«الممانعين»)، واستغرق نجاحها بتحقيق إصلاحات ليبرالية متواضعة في

هذا المجال سنوات طويلة من المواجهة العنيفة داخل حزبها ومع وسائل الإعلام. أفضل ما استطاعت تحقيقه كان محاولة إشاعة ثقافة المقاولة والأعمال التجارية، وفرض قواعد مراقبة صارمة، وإجراءات محاسبة مالية، وإنتاجية، على مؤسسات لا تناسبها اطلاقا، كالجامعات مثلا.

استطاعت تاتشر صياغة القبول عبر رعاية ومحاباة الطبقة الوسطى، التي استهوتها متع امتلاك المنازل، وانتشار قيم الفردانية، والملكية الخاصة، وتحرير فرص الأعمال التجارية. ومع ضعف أشكال التكافل والتضامن لدى الطبقات العاملة، تحت الضغط وبتأثير التغيير الراديكالي في هيكليات العمل، نتيجة تفكيك الصناعات التقليدية، سادت قيم الطبقة الوسطى على نطاق أوسع، وشملت العديد ممن كانوا ينتمون يوما إلى الطبقات العاملة ويحملون هويتها الراسخة. كما أدى فتح السوق البريطانية أمام قدر أكبر من حرية التجارة إلى قيام وازدهار ثقافة الاستهلاك، وساعد انتشار المؤسسات المالية على شيوع ثقافة الدين والاقتراض، وإدخالها إلى مركز الحياة البريطانية الرزينة والمستقرة سابقا. كذلك استتبعت الليبرالية الجديدة تحولا جذريا على طرفي البنية الطبقية الأقدم في بريطانيا. وأدى احتفاظ بورصة لندن بموقعها كلاعب مركزي في قطاع التمويل العالمي، إلى تحويل العاصمة والمناطق الجنوبية-الشرقية، التي تحتل موقع القلب في الاقتصاد البريطاني، إلى مركز حيوي يزداد ثروة وسلطة باطراد. لم تعد السلطة الطبقية إلى قطاع تقليدي محدد، بل تمددت حول أحد أهم المراكز المفتاحية لعمليات التمويل في العالم، فتدفق خريجو جامعتي أوكسفورد وكيمبردج إلى لندن، وعملوا في تجارة العملة والأسهم والسندات، فحققوا بسرعة فائقة قدرا هائلا من الثروة والسلطة، وحولوا لندن إلى إحدى أغلى مدن العالم.

جرى التحضير للثورة التاتشرية من قبل مؤسسات صناعة الرأي والقبول داخل الطبقات الوسطى التقليدية، التي منحتها ثلاثة انتصارات انتخابية متتالية. وكان المشروع برمته، خصوصا في مدة إدارة تاتشر الأولى، أكثر إيديولوجية (بفضل كيث جوزف) وتمسكا بالمنطلقات النظرية الليبرالية الجديدة، بحيث لا تمكن مقارنته مع حالة الولايات المتحدة في عهد ريغان. تحدرت تاتشر نفسها من الطبقات الوسطى الراسخة، واستهوتها العلاقات التقليدية الوثيقة بين مكتب رئيس الوزارة و«قادة» الصناعة وخبراء التمويل، فالتفتت إلى نصائحهم ومشورتهم، وكثيرا ما قدمت لهم خدمات وامتيازات، ببخس أصول الدولة قيمها الحقيقية تهيئة لعمليات الخصخصة. ولعل مشروع استعادة السلطة الطبقية ـ مقابل تفكيك سلطة الطبقة العاملة- لعب دورا لا واعيا في تطورها السياسي.

يمكن قياس النجاح الذي حققه ريغان وتاتشر بطرق عدة[34]. لكني على قناعة بأن الطريقة الأجدى والأكثر فائدة تكمن في التركيز على السبل التي استطاعا من خلالها أخذ ما كان حتى ذلك التاريخ مواقف سياسية وإيديولوجية وفكرية أقلوية، وحولاها إلى تيار سائد. إن تحالف القوى الذي ساعدا على ترسيخه، والأغلبيات التي تمتعا بها وتزعماها، لا تزال تشكل إرثا ثقيلا يجد القادة السياسيون في الجيل الآتي صعوبة في إزاحته. ولعل أكبر شهادة لنجاحها تتجسد في حقيقة الوضع الذي وجد فيه كلينتون وبلير نفسيهما، حيث كان هامش المناورة لديهما محدودا لدرجة لم يستطيعا فيه إلا تقبل ودعم عملية استعادة السلطة الطبقية، وإن يكن ضد مشاعرهما الغريزية الأسمى. ما إن أصبحت الليبرالية الجديدة ضاربة إلى هذا العمق في صلب العالم الناطق بالإنكليزية، حتى صار من الصعوبة بمكان

إنكار مدى ملاءمتها لعمل الرأسمالية عموما على الصعيد الدولي. كما نرى لاحقا، هذا لا يعني القول إن الليبرالية الجديدة فرضت من الخارج في أماكن أخرى بتأثيرالسطوة والنفوذ الأنغلو ـ أميركيين. كلا الحالتين البريطانية والأميركية تظهران بوضوح اختلاف الشروط الداخلية وطبيعة التحول الليبرالي الجديد الذي اتخذته كل منهما لاحقا. علينا بالتالي، وبالأمارة ذاتها، توقع أن تكون القوى الداخلية، بالإضافة إلى التأثيرات والأعباء الخارجية، لعبت قد دورا مميزا في الأماكن الأخرى.

استفاد ريغان وتاتشر من الدلائل المتوافرة لديهما (بدءا من تجربة تشيلي وأزمة مدينة نيويورك)، ووضعا نفسيهما على رأس حركة طبقية مصممة على استعادة سلطتها. عبقريتهما تكمن في إيجاد إرث ومجموعة تقاليد ورطت السياسيين اللاحقين، وأدخلتهم في متاهات شبكة عنكبوتية من القيود والكوابح لم يستطيعوا الإفلات منها بسهولة. لم يستطع كلينتون وبلير، اللذان تبعاهما إلى سدة الحكم، فعل أكثر من مجرد متابعة العمل الذي أنجزته الليبرالية الجديدة، شاءا أم أبيا!

oberkanal.com